

# المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون

## • تكاليف الاقتراض

• إعداد الأستاذ الدكتور اسماعيل اسماعيل – جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – محاسب قانوني

- الهدف من المعيار.
- تكاليف الاقتراض.
- الأصل المؤهل.
- المعالجة الأساسية لتكاليف الاقتراض.
- المعالجة البديلة المسموح بها وفق المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون.
- أسس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.
- الدخل الناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة.
- زيادة القيمة المسجلة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد.
- بدء الرسملة.
- تعليق الرسملة.
- توقف الرسملة.
- الإفصاح.

# الهدف من المعيار

- يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض فهذا المعيار يتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف ومع ذلك يسمح هذا المعيار ومعالجة بديلة برسلمة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل.

# تكاليف الاقتراض

- هي تكلفة الفائدة والتكاليف الأخرى المتكبدة من قبل المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

## - وتتضمن تكاليف الاقتراض مايلي:

- أ- الفائدة على حساب السحب على المكشوف لدى البنك والاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل.
- ب- إطفاء الخصومات أو العلاوات المتعلقة بالاقتراض إن وجدت.
- ج- إطفاء التكاليف الملحة المتكبدة فيما يتعلق بترتيبات الاقتراض.
- د- تكاليف التمويل المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي المعترف بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر، المحاسبة عن عقود الإيجار.
- هـ- فروقات الصرف الناتجة عن اقتراضات العملات الأجنبية.

هو الأصل الذي يتطلب وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع.

- أمثلة على الأصول المؤهلة:

- أ- المنشآت الصناعية ومرافق توليد الطاقة.
- ب- المخزون الذي يتطلب فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزاً للبيع.
- أما الاستثمارات الأخرى والمخزونات التي يتم تصنيعها بشكل روتيني أو إنتاجها بكميات كبيرة بصورة متكررة في فترة قصيرة فليست أصولاً مؤهلة وكذلك الأمر الأصول الجاهزة للاستخدام المقصود أو البيع لا تعتبر أصولاً مؤهلة.

# المعالجة الأساسية لتكاليف الاقتراض

- يعترف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها وتحمل على قائمة الدخل.
- تعالج تكاليف الاقتراض كمصروف على الدورة المالية التي تنشأ فيها بغض النظر عن كيفية استخدام الاقتراض.
- يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض.

# المعالجة البديلة المسموح بها وفق المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون

- إن تكاليف الاقتراض التي تتعلق بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل يجب رسملتها كجزء من تكلفة ذلك الأصل ولذلك يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل لرسملته بموجب هذا المعيار.

- بموجب هذه المعالجة البديلة التي سمح بها المعيار الدولي، يتم إدخال تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ضمن تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل أنه سينتج عنه فائدة اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن قياس التكلفة بشكل موثوق. بينما يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف في الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

# أسس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة

- يجب أن ترتبط تكاليف الاقتراض ارتباطاً مباشرة بعملية تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل. أي أن تكاليف الاقتراض كان يمكن تجنبها لو لم يتم الانفاق على الأصل المؤهل وبالتالي فإن الأموال المقترضة خصيصاً لفرض الحصول على أصل مؤهل محدد فإن تكاليف الاقتراض المرتبطة مباشرة بذلك الأصل يمكن تحديدها بسهولة.
- عندما يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين عملية اقتراض معينة وأصل مؤهل وتحديد الاقتراض الذي كان يمكن تجنبه، يتطلب هذا الأمر ممارسة الحكم الشخصي من أجل تحديد تكاليف الاقتراض الواجب رسملتها مثال على هذه الصعوبة:
- عندما يتم تنسيق نشاط الاقتراض بشكل مركزي.
- عندما تستخدم المجموعة أدوات دين متعددة لاقتراض الأموال بأسعار فائدة مختلفة وثم تقرضها على أسس مختلفة للمنشآت الأخرى في المجموعة.
- عند استخدام قروض محددة أو مرتبطة بالعملة الأجنبية.
- عندما تعمل المجموعة في اقتصاديات ذات تضخم ومرتفع، وتقلب في أسعار الصرف.
- يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة على الأصل المؤهل على أساس تكاليف الاقتراض الفعلية على ذلك الاقتراض مطروح منها أي دخل ناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة وذلك في حدود الاقتراض بشكل خاص لفرض الحصول على أصل مؤهل.



## الدخل الناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة

- قد ينتج عن الترتيبات التمويلية لأصل مؤهل أن تحصل المنشأة على أموال مقترضة وتتكبّد تكاليف اقتراض متعلقة بذلك قبل استخدام كل أو بعض الأموال المقترضة للأصل المؤهل، في مثل هذه الظروف يتم استثمار الأموال مؤقتاً بانتظار إنفاقها على الأصل المؤهل. عند تحديد المبلغ المؤهل للرسملة خلال الفترة من تكاليف الاقتراض يجب طرح أي دخل استثمار اكتسب على هذه الأموال من تكاليف الاقتراض.
- عندما يتم اقتراض الأموال بشكل عام (اقتراضات المنشأة) وتستخدم لغرض الحصول على أصل مؤهل فإن المبلغ المؤهل للرسملة من تكاليف الاقتراض يجب أن يحدد بواسطة تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على اقتراضات المنشأة القائمة خلال الفترة، عدا الاقتراض الذي يتم خصيصاً للحصول على أصل مؤهل. ويجب أن لا يزيد المبلغ تكاليف الاقتراض المرسل خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة.
- في بعض الأحيان وعند احتساب المعدل المرجح لتكاليف الاقتراض يكون مناسباً شمول جميع اقتراضات الشركة الأم والشركات التابعة.
- وفي أحيان أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة معدل مرجح لتكاليف الاقتراض المناسب لاقتراضها الخاص.

## زيادة القيمة المسجلة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد

- إذا زادت القيمة المسجلة أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد أو صافي القيمة القابلة للتحقق، عندئذٍ يجب تنزيل أو شطب القيمة المسجلة بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى.
- في حالات محددة يتم إعادة تسجيل مبلغ التنزيل أو الشطب بموجب تلك المعايير المحاسبية الأخرى.

# بدء الرسملة

من حيث المبدأ يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل

- عندما يجري تكبد النفقات على الأصل.

- عندما يجري تكبد تكاليف الاقتراض.

- عندما تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود أو البيع قيد التنفيذ.

- تشمل النفقات على الأصل المؤهل النفقات التي نجم عنها دفعات نقدية أو تحويل أصول أخرى أو اقتراض التزامات تحمل فائدة كما يجري تخفيض النفقات بأية دفعات إنجاز مستلمة وهبات مستلمة فيما يتعلق بالأصل (المعيار المحاسبي الدولي /20/ محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) .

- تشمل النشاطات الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع أكثر من مجرد بناءه المادي فهي تشمل العمل التقني والإداري قبل بدء البناء المادي للأصل، مثل النشاطات المتعلقة بالحصول على الرخص قبل بدء البناء المادي للأصل، ولكن هذه النشاطات يجب أن لا تشمل الاحتفاظ بالأصل عندما لا يكون هناك إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل.

على سبيل المثال:

- يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة في الفترة التي تكون نشاطات تطوير الأرض سائرة ولكن لا يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة أثناء اقتناء الأرض لغايات البناء عليها طالما لا يوجد أي نشاط تطوير متعلق بذلك.

# تعليق الرسملة

يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي يتوقف خلالها التطور الفعلي.

- - قد يتم تكبد تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة من التوقف عن النشاطات الضرورية لإعداد الأصل مثل هذه التكاليف تعتبر تكاليف احتفاظ بأصول تامة جزئياً ولا تكون مؤهلة للرسملة.
- - إلا أن رسملة تكاليف الاقتراض لا تتوقف عادة خلال الفترة التي تنفذ فيها الأعمال التقنية والإدارية الجوهرية.
- - لا تتوقف رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترة التأخير المؤقت الضرورية كجزء من إجراءات إعداد الأصل لاستخدامه المقصود.

**مثال:** تستمر الرسملة خلال الفترة الإضافية التي يؤدي ارتفاع منسوب المياه خلالها إلى إعاقة بناء جسر إذا كانت مستويات المياه العالية أمر طبيعي خلال فترة الإنشاء في ذلك الإقليم الجغرافي.

# توقف الرسمة

يجب توقيف رسمة تكاليف الاقتراض عندما تستكمل وبشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام.

- عندما يتم إكمال صنع الأصل المؤهل على أجزاء بحيث يمكن استخدام كل جزء لوحده بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى، فإن رسمة تكاليف الاقتراض يجب أن تتوقف عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام.

## أمثلة:

- أ- إن مجمع الأعمال المؤلف من عدة مباني والذي يمكن استخدام كل مبنى فيه إفرادياً مثال على أصل مؤهل كل جزء فيه قابل للاستخدام بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى.
- ب- بينما مصنع الفولاذ يعتبر مثال على الأصل المؤهل الذي يجب أن يكون كاملاً قبل أن يتم استخدام أي جزء منه حيث أن المصنع يحتوي على عدة عمليات صناعية تتم بشكل متتابع في أجزاء مختلفة من المصنع في نفس الموقع.

يجب أن تفصح القوائم المالية:

- أ- السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض.
- ب- مبلغ تكاليف الاقتراض المرسمة خلال الفترة.
- ج- معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

## 1- يمكن رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل عندما :

**A-** يكون أصل مؤهل واختارت المنشأة المعالجة الأساسية بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي (23) .

**B-** يكون أصل مؤهل واختارت المنشأة المعالجة البديلة المسموح بها بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي (23) حتى وإن كان من غير المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة منها .

**C-** يكون أصل مؤهل وتختار المنشأة المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار الدولي (23) ومحتمل أن ينتج عنها منافع اقتصادية حتى ولو لم يكن هناك قدرة على قياسها بموثوقية .

**D-** يكون أصل مؤهل وتختار المنشأة المعالجة البديلة المسموح بها في المعيار الدولي (23) ومحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن قياسها بموثوقية .

## الإجابة الصحيحة : D.



## 2- أي من الآتي لا يعتبر أصلاً مؤهلاً للرسالة بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي (23) .

- A- محطة توليد طاقة كهربائية تستغرق عادة سنتين لإنشائها .
- B- طائرة غالية الثمن تكون جاهزة للاستعمال فور شرائها .
- C- جسر يستغرق إنشائه أكثر من سنة .
- D- سفينة تستغرق ثلاث سنوات لاستكمالها .

## الإجابة الصحيحة : B .

### 3- أي من التكاليف التالية لا تعتبر مؤهلة للرسملة كتكلفة اقتراض بمقتضى المعيار الدولي (23) IAS:

A- الفائدة المصدرة على السندات المصدرة لتمويل إنشاء أصل مؤهل .

B- استهلاك تكلفة الحصول على تمويل إنشاء أصل مؤهل .

C- تكلفة راجعة لحقوق الملكية .

D- فروق صرف ناشئة عن الاقتراض بعملة أجنبية على قدر اعتبارها تسوية لتكاليف الفائدة المنسوبة للأصل المؤهل .

## الإجابة الصحيحة : C.

#### 4- رسمة تكاليف الاقتراض :

- A- يتم تعليقها خلال الفترات المؤقتة للتأخير .
- B- قد تعلق فقط خلال فترات تأخير ممتدة حيث يتأخر التقدم النشط .
- C- لا ينبغي أبداً تعليقها فور بدء الرسمة .
- D- تعلق فقط خلال فترات تأخير ممتدة بينما يتأخر التقدم .

## الإجابة الصحيحة : D.

## 5- أي من الآتي لا يعتبر متطلب إفصاح بمقتضى المعيار الدولي (23) :

- A- سياسة المحاسبة المأخوذ بها بالنسبة لتكاليف الاقتراض .
- B- مقدار تكاليف الاقتراض المرسمة خلال الفترة .
- C- فصل الأصول التي هي أصول مؤهلة للرسملة عن الأصول الأخرى في الميزانية أو كإفصاح في الإيضاحات المتممة في القوائم المالية .
- D- معدل الرسملة المستخدم لتحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة .

## الإجابة الصحيحة : C.



# حالات عملية على المعيار الدولي (23) تكلفة الاقتراض

## الحالة الأولى :

منشأة لها سحب على المكشوف من المصرف بمبلغ (500000) ل.س وقرض بمبلغ مليون ليرة سورية لتمويل التوسع في أعمال المنشأة منذ عدة سنوات , وقد قامت المنشأة بإنشاء مصنع جديد للتوسع في أعمالها ويكلف هذا المصنع (2) مليون ل.س ويتم تمويله بقرض جديد .

- هل يحق للمنشأة رسملة تكاليف القرض الجديد ؟

## الحل :

إذا كانت سياسة المنشأة رسملة تكاليف الاقتراض , حينئذ فإن تكاليف تمويل القرض الجديد البالغ (2) مليون ل.س سوف يتم رسملتها كجزء من تكلفة المصنع الجديد كما قد ترسل المنشأة أيضاً أي تكاليف إضافية قد تتكبدها فيما يتصل بتسهيلات القرض الجديد

## الحالة الثانية :

لدى إحدى المنشآت عدد من ترتيبات القروض العامة , وهي كما يلي :

القرض الأول : (800000) ل.س بفائدة 9% .

القرض الثاني : (200000009) ل.س بفائدة 8% .

القرض الثالث : (400000) ل.س بفائدة 7,5% .

وقد بدأت المنشأة بإنشاء مطبعة جديدة تبلغ تكلفتها الإجمالية (800000) ل.س وتتوقع المنشأة أنها قادرة على تمويل إنشاء المطبعة من قروضها القائمة حيث أنها رتبت لمرحلة تنفيذ المدفوعات , وقد اختارت المنشأة سياسة رسمة تكاليف الاقتراض وتستخدم القروض القائمة في تمويل الإنشاء ويستغرق الإنشاء ستة شهور .

**- ما هي تكاليف الاقتراض التي يمكن رسملتها ؟**

## الحل :

$$0,075 \times 400000 + 0,08 \times 2000000 + 0,09 \times 800000$$

يحسب المتوسط المرجح كما يلي :

$$\%8 = \frac{0,075 \times 400000 + 0,08 \times 2000000 + 0,09 \times 800000}{400000 + 2000000 + 800000}$$

تكاليف الاقتراض التي ترسمل =  $800000 \times \%8 \times \frac{6}{12} = 32000$  ل.س .

ولأن الأموال المقترضة الخاصة لتمويل الأصل ليست كلها مستخدمة فوراً بل هي مستمرة حتى يتم طلبها , فإن تكلفة التمويل التي ترسمل يجب أن تنقص بمقدار أي دخل للاستثمار على المبالغ الزائدة المستمرة .

## الحالة الثالثة :

اقتضت إحدى المنشآت (5) مليون ل.س لتمويل إنشاء مبنى جديد , بمعدل فائدة 8% و مرحلة الدفع تقع خلال فترة الإنشاء ولذلك استثمرت الأموال الزائدة خلال تلك الفترة , وفي نهاية المشروع اكتسبت المنشأة دخل استثمار بمبلغ (150000) ل.س واستغرق الإنشاء (12) شهراً حتى اكتمل وتقوم سياسة المنشأة على رسملة تكاليف الاقتراض .

**- ما مقدار تكاليف الاقتراض التي يمكن رسملتها ؟**

## الحل :

الفائدة التي يمكن رسملتها والتي تعتبر جزءاً من تكلفة الأصل هي تكلفة الفائدة الفعلية ناقصاً الدخل المكتسب جراء الاستثمار المؤقت للأموال الفائضة , وتحسب كما يلي :

$$\text{تكلفة الاقتراض} = 5000000 \times 8\% = 400000 \text{ ل.س.}$$

$$\text{تكاليف الاقتراض التي يمكن رسملتها} = 150000 - 400000 = 250000 \text{ ل.س.}$$